الأمم المتحدة

TD/B/59/SC.I/L.1

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
28 September 2012
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والخمسون
جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

اللجنة الأولى للدورة..... ٢
موجز الرئيس..... ٢
مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول ٢

(A) GE.12-51716 021012 021012

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز الرئيس

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- في اللجنة الأولى للدورة، أدلى ببيانات رسمية كل من: الرئيس، ونائب الأمين العام للأونكتاد، ومدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالأونكتاد، والوفود التالية: أندونيسيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ونيبال (باسم مجموعة أقل البلدان نمواً)، وموريشيوس (باسم المجموعة الأفريقية)، وباراغواي (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية)، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم المجموعة الآسيوية)، والاتحاد الأوروبي، وأنغولا، وتركيا، والصين، وبنغلاديش، ومرصد أقل البلدان نمواً. وكان المتحاوران في الدورة هما الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الدائم لنيبال.

٢- وركزت مداولات اللجنة على مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وتبادل المندوبون الآراء بشأن سبل ووسائل تعزيز دور السلع الأساسية وتحسين الإنتاجية الزراعية في إطار الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لتحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي الهيكلي في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التقدم نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بأكبر عدد ممكن من البلدان المنتمية إلى هذه الفئة. وفي هذا الصدد، أتاح الاجتماع فرصاً لبناء توافق الآراء بشأن التحديات والفرص والآفاق المتعلقة بتمكين نصف مجموعة أقل البلدان نمواً التي تضم حالياً ٤٨ بلداً من الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ - وهو إحدى الغايات المتفق عليها في برنامج العمل.

٣- وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن تقديرهم البالغ لأعمال أمانة الأونكتاد في مجال تنفيذ الإجراءات والالتزامات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل. وطلبوا من الأونكتاد مضاعفة جهوده وتكثيف تعاونه مع الكيانات المعنية الأخرى بغية ترجمة رؤية برنامج العمل إلى إجراءات ملموسة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء رصد دقيق للتقدم نحو عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً على المستوى القطري ومساعدة أقل البلدان نمواً في إدراج أحكام برنامج العمل في صلب سياساتها واستراتيجياتها الوطنية. وطلب المندوبون من الأونكتاد أن يجري، استناداً إلى أعماله الأخيرة، دراسة مفصلة عن حجم تأثير الأزمات المتعددة على تنمية أقل البلدان نمواً وأن يوصي بطرق ووسائل لبناء قدرتها على المقاومة. وينبغي أن يقترح الأونكتاد أيضاً خيارات سياساتية للحد من تقلبات الأسعار، مع ضمان زيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية في الوقت ذاته. وينبغي تدعيم عمل الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والدين وتمويل التنمية. وفي هذا السياق، حث

المتكلمون المانحين التقليديين وغير التقليديين على تقديم مساهمات مالية إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً بغية المساعدة في تنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج العمل تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

٤- وقال عدد كبير من المتكلمين إن أقل البلدان نمواً تواجه تحديات إنمائية معقدة في الإسراع بالتنمية عن طريق ضمان نمو اقتصادي قوي ومتواصل ويستند إلى قاعدة عريضة مع زيادة فرص العمل والقيمة المضافة، وهي متطلبات أساسية للسماح لها بتحقيق هدف تمكين نصفها من الوفاء بمعايير الخروج من الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وحث بعض المتكلمين أقل البلدان نمواً وشركاءها الإنمائيين على اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ مجالات الأولوية المتفق عليها من برنامج العمل بغية بلوغ الأهداف والغايات الواردة فيه - ومعظمها لا يمكن تحقيقه إلا ببناء القدرات الإنتاجية، وضمان التحول الاقتصادي الهيكلي، بما في ذلك تنويع السلع الأساسية وخلق فرص العمل، وبتحقيق التحسن في مستويات المعيشة. وذُكر أن هناك حاجة إلى اتخاذ سياسات محلية ملائمة وتحسين تدابير الدعم الدولي لتيسير عملية خروج سلسة. وشددت عدة وفود على أهمية اتباع نهج شامل في تنفيذ برنامج العمل. وسلطت الضوء على مساهمة قطاعي الزراعة والسلع الأساسية في بلوغ الغايات المحددة في برنامج العمل. وأكدت التأثير السلبي لتقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية على عملية التنمية في أقل البلدان نمواً والحاجة إلى اتباع سياسات للتنويع، بوسائل منها تحديث وبناء القدرات الإنتاجية.

٥- وظهر توافق في الآراء على أن هدف وفاء نصف العدد الحالي لأقل البلدان نمواً بمعايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ هو هدف طموح، نظراً لاعتمادها الشديد على السلع الأساسية وانخفاض انتاجيتها الزراعية، بالإضافة إلى شدة تعرضها لتأثير الصدمات الخارجية وأزمات اقتصادات أقل البلدان نمواً. وأُشير إلى أن ضعف القدرات الإنتاجية، مقترناً بعدم التنويع الاقتصادي والأزمات المتعددة الأخيرة يقوض آمال أقل البلدان نمواً في تحقيق التقدم الاقتصادي الهيكلي والوفاء بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وبينما ظلت الزراعة و/أو الصناعات الاستخراجية هي الدعامة الرئيسية لمعظم اقتصادات أقل البلدان نمواً، فإن مشهد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في العقد الأخير يظهر أن البلدان التي أحرزت تقدماً ملموساً هي تلك البلدان التي تمكنت من الالتحاق بسلاسل القيمة في المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، والتي حققت التنويع، وتمكنت من بناء قدرتها التكنولوجية وأحرزت تقدماً اقتصادياً هيكلياً عاماً.

٦- وقالت عدة وفود إنه ينبغي أن تنهض أقل البلدان نمواً بالمسؤولية الرئيسية عن تنميتها، بوسائل منها إدراج التزامات برنامج العمل في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، لكن دعم المجتمع الدولي حاسم الأهمية لتنمية هذه البلدان. وينبغي أن يشمل هذا الدعم جهوداً لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وتحسين نوعيتها، وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق، لأن معظم هذه البلدان تعتمد على تلك الموارد في تمويل

احتياجاتها الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك إعادة توازن للأولويات بين القطاعات الاجتماعية وقطاعات القدرات الإنتاجية، مع زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخيرة. وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، حثت الوفود البلدان المتقدمة والبلدان النامية القادرة على التنفيذ الفوري والكامل لالتزامات منح جميع منتجات أقل البلدان نمواً فرص الوصول إلى الأسواق بإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص وإزالة الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق، بما في ذلك التدابير غير التعريفية وغيرها من الحواجز التجارية.

٧- وطلب المشاركون من أقل البلدان نمواً ضمان إدماج دور السلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية لتحقيق أقصى زيادة ممكنة في إمكانات القطاع وتجنب تكرار تحقيق معدل نمو بلا فرص عمل، بدون التحول الهيكلي الذي شهدته في العقد السابق. وأشاروا إلى أن المطلوب هو اتباع نهج أكثر شمولاً يدمج منظوراً إنمائياً وعوامل إنمائية في دور ووظائف السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وينبغي لأقل البلدان نمواً أيضاً أن تبذل الجهود لزيادة دعم القطاع الزراعي بغية تعزيز نمو الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي وإدماج السياسات التي تشمل تغير المناخ في الاستراتيجيات القائمة على السلع الأساسية. وشجع بعض المندوبين حكومات أقل البلدان نمواً على تدعيم تعبئة الموارد المحلية والمؤسسات المحلية بغية تعبئة المدخرات الخاصة، وتحسين نظام التحصيل الضريبي، وتعزيز السياسات الحذرة لإدارة الموارد الطبيعية إدارة فعالة.